صِفَتَا الْقِدَمِ وَالْبَقَاءِ ومَعْنَى اسْمِهِ الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ

قَوْلُهُ: (قَدِيمٌ بِلَا ابْتِدَاءٍ، دَائِمٌ بِلَا انْتِهَاءٍ)

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾ [الحديد: ٣]. [وَ] قَالَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «اللَّهُمَّ أَنْتَ الْأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ»(١). فَقَوْلُ الشَّيْخِ: (قَدِيمٌ بِلَا ابْتِدَاءٍ، دَائِمٌ بِلَا انْتِهَاءٍ)، هُوَ مَعْنَى اسْمِهِ الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ. وَالْعِلْمُ بِثُبُوتِ هَذَيْنِ الْوَصْفَيْنِ مُسْتَقِرٌّ فِي الْفِطَرِ، فَإِنَّ الْمَوْجُودَاتِ لَا بُدَّ أَنْ تَنْتَهِيَ إِلَى وَاجِبِ الْوُجُودِ لِذَاتِهِ، قَطْعًا لِلتَّسَلْسُلِ.

**أي**: قطعا للتسلسل(٢) في الفاعلين، والتسلسل في الفاعلين هو أن يقال: هذا خالق وللخالق خالق ولذلك الخالق خالق وهكذا، فهذا تسلسل في

---

(١) صحيح مسلم ح (٦١- (٢٧١٣)).

(٢) انظر في الكلام على المراد بمصطلح التسلسل هنا: الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية لآمال بنت عبد العزيز العمرو (ص: ٢٤٢) وسيأتي مزيد كلام في التسلسل في كلام الشارح ابن أبي العز – رحمه الله – وفي كلام شيخنا – حفظه الله – تعليقا عليه.

الفاعلين وهو ممتنع باتفاق العقلاء[٣]. والتسلسل في الأفعال – أفعال الله سبحانه وتعالى – أي أن يكون للرب – تبارك وتعالى – أفعال لا نهاية لها، ولا بداية لها[٤]، بل هي دائمة بدوامه تعالى[٥]، وهذا معقول وجائز[٦].

---

(٣) كما قرر ذلك شيخ الإسلام في الصفدية (١/ ١١)، درء تعارض العقل والنقل (١/ ٣٥١)، مجموع الفتاوى (٨/ ٣٨٠)، النبوات لابن تيمية (١/ ٤٣٥)، منهاج السنة النبوية (١/ ٤٣٦).

(٤) انظر: شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل لابن القيم (ص: ١٥٦) فقد نص على وجوب هذا النوع من التسلسل.

(٥) انظر: الإبانة الكبرى لابن بطة (٦/ ١٧٢)، درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٣) وما بعدها، (٢/ ٢٦٦)، مجموع الفتاوى (٨/ ٣٨٠)، (١٦/ ٣٨٦) كلاهما لابن تيمية.

(٦) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٨/ ١٥٢)، .

وأما التسلسل في المفعولات -كما سيأتي ذكره إن شاء الله - فهذا مختلف فيه(٧)، والصحيح جوازه(٨)، وكل مفعول مسبوق بالعدم(٩).

---

(٧) على ثلاثة أقوال انظر: الصفدية (٢/ ١٢٠)، وهي: إما منعه في الماضي والمستقبل، كقول جهم وأبي الهذيل. وإما منعه في الماضي فقط، كقول كثير من أهل الكلام (وهو قول أكثر المعتزلة والأشعرية والكرامية ومن وافقهم. درء تعارض العقل والنقل (٨/ ٣٤٦)). وإما تجويزه فيهما، كقول أكثر أهل الحديث (كابن المبارك وأحمد بن حنبل وغيرهما: مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٥)) والفلاسفة. منهاج السنة النبوية (١/ ٤٣٧). كلها لابن تيمية.

(٨) انظر: منهاج السنة النبوية (٢/ ٣٩٣)، درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٢٦٤) وما بعدها، وشرح حديث عمران بن حصين المرفوع (كان الله ولم يكن شيء قبله) في مجموع الفتاوى (١٨/ ٢٢٧) كلها لابن تيمية، شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل (ص: ٢١٥،١٥٦)، التبيان في أقسام القرآن (ص: ٩٥) وما بعدها، كلاهما لابن القيم .

(٩) "كما هو مقتضى العقل الصريح والنقل الصحيح" الرد على المنطقيين (ص: ١٤٧)، مجموع الفتاوى (٩/ ١٣٨)، وهو " الذي أخبرت به الرسل ودلت عليه العقول واتفق عليه جماهير العقلاء من الأولين والآخرين" الرد على المنطقيين (ص: ٣٨١)، وانظر: الصفدية (٢/ ١٣٥)، درء تعارض العقل والنقل (١/ ٣٦٧)، مجموع الفتاوى (١٨/ ٢٣٩)، منهاج السنة النبوية (١/ ٢٥١) وما بعدها، وتعليق ابن تيمية على كلام الرازي في "المباحث المشرقية" عن مسألة

"فَإِنَّا نُشَاهِدُ حُدُوثَ الْحَيَوَانِ وَالنَّبَاتِ وَالْمَعَادِنِ وَحَوَادِثَ الْجَوِّ كَالسَّحَابِ وَالْمَطَرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَهَذِهِ الْحَوَادِثُ وَغَيْرُهَا لَيْسَتْ مُمْتَنِعَةً، فَإِنَّ الْمُمْتَنِعَ لَا يُوجَدُ، وَلَا وَاجِبَةَ الْوُجُودِ بِنَفْسِهَا، فَإِنَّ وَاجِبَ الْوُجُودِ بِنَفْسِهِ لَا يَقْبَلُ الْعَدَمَ، وَهَذِهِ كَانَتْ مَعْدُومَةً ثُمَّ وُجِدَتْ، فَعَدَمُهَا يَنْفِي وُجُوبَهَا، وَوُجُودُهَا يَنْفِي امْتِنَاعَهَا"(١٠)، "وَمَا كَانَ قَابِلًا لِلْوُجُودِ وَالْعَدَمِ لَمْ يَكُنْ وُجُودُهُ بِنَفْسِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ [الطور: ٣٥] . يَقُولُ سُبْحَانَهُ: أَحَدَثُوا مِنْ غَيْرِ مُحْدِثٍ أَمْ هُمْ أَحْدَثُوا أَنْفُسَهُمْ؟ وَمَعْلُومٌ أَنَّ الشَّيْءَ الْمُحْدَثَ لَا يُوجِدُ نَفْسَهُ، فَالْمُمْكِنُ الَّذِي لَيْسَ لَهُ مِنْ نَفْسِهِ وُجُودٌ وَلَا عَدَمٌ لَا يَكُونُ مَوْجُودًا بِنَفْسِهِ"(١١).

لأنه حال عدمه ليس شيئا مذكورا، حتى تثبت له قوة وقدرة لإيجاد نفسه، ثم هذا الأمر مستحيل؛ لأنه إذا كانت له قدرة فهذا يعني أنه

---

حدوث العالم درء تعارض العقل والنقل (٩/ ١٩٦) وما بعدها. كلها لابن تيمية.

(١٠) ما بين علامتي التنصيص مأخوذ من: شرح العقيدة الأصفهانية لابن تيمية (ص: ١٦).

(١١) ما بين علامتي التنصيص مأخوذ من المصدر السابق (ص: ٥٢).

موجود، فدل ذلك على أن المعدوم لا يوجد نفسه، ولذلك قال "**أَنَّ الشَّيْءَ الْمُحْدَثَ لَا يُوجِدُ نَفْسَهُ**" فهو مفعول لغيره لا لذاته، فإن الفاعل يسبق المفعول قطعا عند جميع العقلاء(١٢)، فإذا قدرنا أن الإنسان هو الذي أوجد نفسه فكيف يكون هو الفاعل قبل أن يوجد، هذا لا يقبل قال تعالى ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ [الطور: ٣٥] لأنفسهم، لا ذا ولا ذاك، لا يمكن أن يخلقوا من غير شيء، لأن المحدَث الممكن لا بد له من محدِث، ولا يمكن أن يكونوا هم الخالقين لأنفسهم لأنهم في حال عدمهم يستلزم أن يكون لهم وجود، فكيف يجمع بين الوجود والعدم، فتعين أن لهم محدثا أحدثهم وهو الرب تبارك وتعالى.

**بَلْ إِنْ حَصَلَ مَا يُوجِدُهُ، وَإِلَّا كَانَ مَعْدُومًا، وَكُلُّ مَا أَمْكَنَ وُجُودُهُ بَدَلًا عَنْ عَدَمِهِ، وَعَدَمُهُ بَدَلًا عَنْ وُجُودِهِ، فَلَيْسَ لَهُ مِنْ نَفْسِهِ وُجُودٌ وَلَا عَدَمٌ"(١٣) لَازِمٌ لَهُ.**

---

(١٢) كما قرر ذلك شيخ الإسلام في درء تعارض العقل والنقل (٣/ ٢٩٤)، مجموع الفتاوى (٦/ ٣٣٤).

(١٣) ما بين علامتي التنصيص مأخوذ من: شرح العقيدة الأصفهانية لابن تيمية (ص: ١٧)، وانظر: منهاج السنة النبوية (١/ ٢٦٢).

الصَّوَابُ مِنْ طُرُقِ الْمُتَكَلِّمِينَ يَعُودُ إِلَى مَا ذُكِرَ فِي الْقُرْآنِ

**"وَإِذَا تَأَمَّلَ الْفَاضِلُ غَايَةَ مَا يَذْكُرُهُ الْمُتَكَلِّمُونَ وَالْفَلَاسِفَةُ مِنَ الطُّرُقِ الْعَقْلِيَّةِ، وَجَدَ الصَّوَابَ مِنْهَا يَعُودُ إِلَى بَعْضِ مَا ذُكِرَ فِي الْقُرْآنِ مِنَ الطُّرُقِ الْعَقْلِيَّةِ بِأَفْصَحِ عِبَارَةٍ وَأَوْجَزِهَا.**

يقول أهل الكلام: أن القرآن مجرد أدلة لفظية ليست برهانية، البرهانية عندهم هي الأدلة العقلية، ويزعمون أن الأدلة القرآنية ليس فيها دليل عقلي، وابن تيمية وغيره من العلماء يقولون: إن كل هذه العلوم العقلية التي عند هؤلاء إن كان فيها شيء صحيح فقد أتى به القرآن بصورة أروع وأفصح، وخالية من جميع السلبيات الموجودة في كلامهم[١٤]، ومنها هذا

---

(١٤) انظر: الصفدية (١/ ٢٩٥)، الفتاوى الكبرى (٦/ ٦٤٤)، مجموع الفتاوى (١٣/ ١٣٧)، (١٩/ ١٦٠) كلها لابن تيمية. قال صديق حسن خان "وللسيد الإمام العلامة محمد بن الوزير كتاب ترجيح أساليب القرآن لأهل الإيمان على أساليب اليونان وبيان ذلك بإجماع الأعيان بأوضح التبيان وكتاب البرهان القاطع في إثبات الصانع وجميع ما جاءت به الشرائع رد في هذين الكتابين على المتكلمين والكلام وأثبت أن جميع مسائل هذا العلم تثبت بالسنة والقرآن ولا يحتاج معهما إلى قوانين المتكلمين وقواعد الكلام وهما نفيسان جدا" أبجد العلوم (ص: ٤٨٠)، وقال عنه الشوكاني "وهو كتاب في غاية الإفادة والإجادة على أسلوب مخترع لا يقدر على مثله إلا مثله" البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (٢/ ٩١).

الدليل، وهو قوله تعالى ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ [الطور: ٣٥]، وكذلك الدليل العقلي على انفراد الرب بالربوبية والألوهية وقد مر معنا، وهو دليل التمانع،﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [المؤمنون: ٩١].

**وَفِي طُرُقِ الْقُرْآنِ مِنْ تَمَامِ الْبَيَانِ وَالتَّحْقِيقِ"(١٥) مَا لَا يُوجَدُ عِنْدَهُمْ مِثْلُهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣].**

**وَلَا نَقُولُ: لَا يَنْفَعُ الِاسْتِدْلَالُ بِالْمُقَدِّمَاتِ الْخَفِيَّةِ وَالْأَدِلَّةِ الطَّوِيلَةِ: فَإِنَّ الْخَفَاءَ وَالظُّهُورَ مِنَ الْأُمُورِ النِّسْبِيَّةِ، فَرُبَّمَا ظَهَرَ لِبَعْضِ النَّاسِ مَا خَفِيَ عَلَى غَيْرِهِ، وَيَظْهَرُ لِلْإِنْسَانِ الْوَاحِدِ فِي حَالٍ مَا خَفِيَ عَلَيْهِ فِي حَالٍ أُخْرَى. وَأَيْضًا فَالْمُقَدِّمَاتُ وَإِنْ كَانَتْ خَفِيَّةً فَقَدْ يُسَلِّمُهَا بَعْضُ النَّاسِ وَيُنَازِعُ فِيمَا هُوَ أَجْلَى مِنْهَا.**

---

(١٥) ما بين علامتي التنصيص مأخوذ من: شرح العقيدة الأصفهانية لابن تيمية (ص: ١٦).

المقصود من هذا: أن الطريقة القرآنية لا تجري على قواعد أهل الكلام، لأنه كأن قائلا يقول: لو كان في القرآن أدلة عقلية، فلماذا لم ترتب كما يرتب المناطقة الأدلة العقلية، فيجيب هنا بأن هذا لا يلزم، قال "**فَإِنَّ الْخَفَاءَ وَالظُّهُورَ مِنَ الْأُمُورِ النِّسْبِيَّةِ فَرُبَّمَا ظَهَرَ لِبَعْضِ النَّاسِ مَا خَفِيَ عَلَى غَيْرِهِ، وَيَظْهَرُ لِلْإِنْسَانِ الْوَاحِدِ فِي حَالٍ مَا خَفِيَ عَلَيْهِ فِي حَالٍ أُخْرَى**"، فلا يلزم أن تكون الطريقة طريقة منطقية، فقد تحذف إحدى المقدمات ويكون ذلك أفصح وأشمل.

**وَقَدْ تَفْرَحُ النَّفْسُ بِمَا عَلِمَتْهُ بِالْبَحْثِ وَالنَّظَرِ مَا لَا تَفْرَحُ بِمَا عَلِمَتْهُ مِنَ الْأُمُورِ الظَّاهِرَةِ. وَلَا شَكَّ أَنَّ الْعِلْمَ بِإِثْبَاتِ الصَّانِعِ وَوُجُوبِ وُجُودِهِ أَمْرٌ ضَرُورِيٌّ فِطْرِيٌّ**(١٦)**، وَإِنْ كَانَ يَحْصُلُ لِبَعْضِ النَّاسِ مِنَ الشُّبَهِ مَا يُخْرِجُهُ إِلَى الطُّرُقِ النَّظَرِيَّةِ**(١٧).

إِدْخَالُ الْمُتَكَلِّمِينَ " الْقَدِيمَ " فِي أَسْمَائِهِ تَعَالَى وَلَيْسَ هُوَ مِنْ أَسْمَائِهِ الْحُسْنَى

**وَقَدْ أَدْخَلَ الْمُتَكَلِّمُونَ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى الْقَدِيمَ**(١٨).

---

(١٦) جامع المسائل لابن تيمية – عزير شمس (٦/ ١٤٢).

(١٧) انظر: منهاج السنة النبوية لابن تيمية (٨/ ٢٠٧).

(١٨) قال شيخ الإسلام "اصطلاح المتكلمين: على أن القديم هو ما لا أول لوجوده، أو ما لم يسبقه عدم، ثم يقول بعضهم: وقد يستعمل القديم في المتقدم على غيره سواء كان أزليا أو لم يكن" مجموع الفتاوى (١٢/ ١٠٥).

ولكن قد جاء به الوصف، فيخف النزاع، وأيضا ما ذكر هنا من الاعتراضات، هي على مفهوم الوضع البشري، فإذا وصفنا الله بالقديم أو قلنا في العرجون كما قال الله تعالى ﴿كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ [يس: ٣٩] فالقديم في وصف المخلوق يليق به، والقديم في وصف الرب تبارك وتعالى يليق به[١٩]، مثل الأول، والأولية نسبية، كما قال تعالى ﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾

---

(١٩) فالقديم في حق الله "بمعنى أنه سابق للموجودات كلها ولم يجز إذ كان كذلك أن يكون لوجوده ابتداء لأنه لو كان لوجوده ابتداء لاقتضى ذلك أن يكون غير له أوجده، ولوجب أن يكون ذلك الغير موجودا قبله، فكان لا يصح حينئذ أن يكون هو سابقا للموجودات، فبان أنا إذا وصفناه بأنه سابق للموجودات فقد أوجبنا ألا يكون لوجوده ابتداء، فكان القديم في وصفه جل ثناؤه عبارة عن هذا المعنى، وبالله التوفيق" الأسماء والصفات للبيهقي (١/ ٣٧).
**قال شيخنا – حفظه الله وعافاه – معلقا على كلام البيهقي**: مع التنبه والحذر من الوقوع في بدعة المانعين من (حوادث لا أول لها) حيث والصواب جواز ذلك.
قلت: كما قرره شيخ الاسلام ابن تيمية في جملة من كتبه. "انظر مثلا: شرح الأصفهانية (ص: ٣٤٨) – ت السعوي، وشرح حديث النزول– مجموع الفتاوى (٥/٥٤٠ – ٥٤١)، (٥٩٣/١٢)، والدرء (ج– ١ ص: ١٢٠ –١٢٥،٣٠٣– ٣٠٤، ٣٢٠–٣٤٧،٣٢٤–٣٤٨، ٤٠٦)، (وج– ٢ ص: ٢٦٠ –٢٧٠، ٢٧٦–٢٨١، ٣٤٤– ٣٩٩) (وج– ٣ ص: ٤٠–٥٦) (وج– ٤ ص: ٦٦–

[الأنعام: ١٦٣] مع أنه يوجد قبله مسلمون. والله هو الأول ولكن أوليته تعالى تليق به[٢٠].



---

٧٠)، (وب ٩ ص:،٧٢، ١٠٣، ١٣٨، ١٥٨)، والصفدية (١/ ٥٠-٥٤، ٦١ -٦٥، ٨١،٢٧٧) وغيرها كثير" موقف ابن تيمية من الأشاعرة لعبد الرحمن المحمود (٣/ ١٠١٣).

**تنبيه**: ولا ملازمة بين القول بـ(جواز حوادث لا أول لها) والقول بـ(قدم العالم)، انظر: دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية – عرض ونقد (ص: ٢٨٣).

(٢٠) انظر: الأسماء والصفات للبيهقي (١/ ٣٧)، بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية لابن تيمية (ص: ٤٢٧) وفيه يقول "ولهذا لما كان متكلمة الصفاتية أقرب إلى الحق الذي جاءت به الرسل كان الغالب على عباراتهم لفظ الصانع فإنه شبيه بلفظ الرب والخالق ونحو ذلك مما كثر لفظه في الكتاب والسنة ولما كان الأقرب إلى الحق بعدهم المعتزلة كان الغالب على كلامهم لفظ (قديم) فيقولون القديم والمحدث لأنهم أثبتوه بناء على حدوث الأجسام والمحدث لا بد له من محدث. وأما هؤلاء المتفلسفة فلما كانوا أبعد عن طريقة الرسل كان الغالب على كلامهم واجب الوجود".

**وَلَيْسَ هُوَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى[٢١]، فَإِنَّ الْقَدِيمَ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ: هُوَ الْمُتَقَدِّمُ عَلَى غَيْرِهِ[٢٢]، فَيُقَالُ: هَذَا قَدِيمٌ، لِلْعَتِيقِ، وَهَذَا حَدِيثٌ، لِلْجَدِيدِ.**

تفسير الألفاظ التي جاءت بها النصوص الشرعية في وصف الله بالمعاني اللغوية، مع قطع النظر عن السياقات التي وردت فيها ونحو ذلك مما يبين المعنى المراد بها، يدخل في إشكالات باطلة، فهذا الاسم القديم مذكور هنا في سياق وصف المخلوقات، أما القديم الذي يوصف الله به فهو في سياق مختلف يليق بجلاله تعالى[٢٣].

---

(٢١) انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم (٢/ ١١٧)، الصفدية لابن تيمية (٢/ ٨٥)، وقال شيخ الإسلام "ولا جاء اسم "القديم" في أسماء الله تعالى، وإن كان من أسمائه "الأول"" منهاج السنة النبوية (٢/ ١٢٣) وقال "ليس في الكتاب ولا في السنة ذكر القديم في أسماء الله تعالى، وإن كان المعنى صحيحا" المصدر السابق (٢/ ٤٩٥).

(٢٢) انظر: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية (٣/ ٢٦٨).

(٢٣)كما قرر قاعدة ذلك ابن القيم في بدائع الفوائد (١/ ١٦٥-١٦٦) ومن ذلك قوله "وما لزم الصفة لإضافتها إلى العبد وجب نفيه عن الله ... وما لزم صفة من جهة اختصاصه تعالى بها فإنه لا يثبت للمخلوق بوجه ... فإذا أحطت بهذه القاعدة خبرا وعقلتها كما ينبغي خلصت من الآفتين اللتين هما أصل بلاء

ونحن لا نقبل مسلك أهل الكلام في ذلك، حين يلجؤون إلى هذا المسلك اللغوي القاصر في تقرير معتقدهم الباطل في الأسماء والصفات، فهم يقولون مثلاً: اليد لا نعرفها في اللغة إلا الجارحة، وقالوا كذلك في صفة النفس والساق وغير ذلك، وهكذا يشغبون بالمعاني اللغوية. المبتورة عن سياقاتها. فيقعون في التأويلات الباطلة. والواجب هو فهم الألفاظ بحسب السياقات الواردة فيها.

ولذلك الصواب أن يقال لفظ القديم قد جاء به الوصف «أعوذ بالله العظيم، وبوجهه الكريم، وسلطانه القديم، من الشيطان الرجيم»(٢٤)، وإن كان العلماء يقولون أنه لا يؤخذ من كل وصف اسما؛ لكن هذا يسهل النزاع هنا، إذا كان إطلاقه على الله من باب الإخبار(٢٥).

---

المتكلمين آفة التعطيل وآفة التشبيه فإنك إذا وفيت هذا المقام حقه من التصور أثبت لله الأسماء الحسنى والصفات العلى حقيقة فخلصت من التعطيل ونفيت عنها خصائص المخلوقين ومشابهتهم فخلصت من التشبيه، فتدبر هذا الموضع واجعله جنتك التي ترجع إليها في هذا الباب. والله الموفق للصواب".

(٢٤) سنن أبي داود (١/ ١٢٧) ح(٤٦٦) قال النووي "حديث حسن، رواه أبو داود بإسناد جيد" الأذكار للنووي ت الأرنؤوط (ص: ٣١).

(٢٥) قال ابن القيم "ما يطلق عليه في باب الأسماء والصفات توقيفي وما يطلق عليه من الأخبار لا يجب أن يكون توقيفا كالقديم والشيء والموجود والقائم بنفسه

ثم القديم في كلام أبي جعفر الطحاوي – وهو من المتقدمين – يدل على اشتهار هذا الاسم بين المتقدمين من أتباع التابعين، ولم يكونوا يعيبون على من ذكره، وكون أهل الكلام يستعملونه، وينزلونه على معان خاصة عندهم، نحن نرفضها ونرد تلك المعاني الباطلة.

**وَلَمْ يَسْتَعْمِلُوا هَذَا الِاسْمَ إِلَّا فِي الْمُتَقَدِّمِ عَلَى غَيْرِهِ(٢٦). لَا فِيمَا لَمْ يَسْبِقْهُ عَدَمٌ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾** [يس:

---

فهذا فصل الخطاب في مسألة أسمائه هل هي توقيفية أو يجوز أن يطلق عليه منها بعض ما لم يرد به السمع" بدائع الفوائد (١/ ١٦٢). ولذلك استعمله ابن القيم في باب الاخبار عن الله تعالى كما قال في نونية ابن القيم = الكافية الشافية (ص: ١٩١):

وهو القديم فلم يزل بصفاته    متوحدا بل دائم الإحسان

(٢٦) قال شيخ الاسلام أن القديم "في لغة الرسول التي جاء بها القرآن خلاف الحديث وإن كان مسبوقا بغيره كقوله تعالى: ﴿حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ [يس: ٣٩]، وقال تعالى عن إخوة يوسف: ﴿تَاللَّهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلَالِكَ الْقَدِيمِ﴾ [يوسف: ٩٥] وقوله تعالى ﴿قَالَ أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ (٧٥) أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمُ الْأَقْدَمُونَ﴾ [الشعراء: ٧٥، ٧٦]" مجموع الفتاوى (١/ ٢٤٥).

٣٩]، وَالْعُرْجُونُ الْقَدِيمُ: الَّذِي يَبْقَى إِلَى حِينِ وُجُودِ الْعُرْجُونِ الثَّانِي، فَإِذَا وُجِدَ الْجَدِيدُ قِيلَ لِلْأَوَّلِ: قَدِيمٌ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَذَا إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾ [الأحقاف: ١١]، أَيْ مُتَقَدِّمٌ فِي الزَّمَانِ

ولكن يمكن أن يقال: هذا مثل اسمه تعالى (الباقي)، فإنه يكون بعد ذهاب من تقدم ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧].

ولو قيل أن الله يوصف بالقِدَم – وهو مصدر قديم[٢٧] – لكان أولى من وصفه أو الاخبار عنه بأنه قديم[٢٨].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قَالَ أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ (٧٥) أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمُ الْأَقْدَمُونَ﴾ [الشعراء: ٧٥ – ٧٦]. فَالْأَقْدَمُ مُبَالَغَةٌ فِي الْقَدِيمِ، وَمِنْهُ: الْقَوْلُ الْقَدِيمُ وَالْجَدِيدُ لِلشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾ [هود: ٩٨]، أَيْ يَتَقَدَّمُهُمْ. وَيُسْتَعْمَلُ مِنْهُ الْفِعْلُ لَازِمًا وَمُتَعَدِّيًا، كَمَا يُقَالُ: أَخَذَنِي مَا قَدُمَ وَمَا حَدُثَ، وَيُقَالُ:

---

(٢٧) انظر: العين للخليل بن أحمد (٥/ ١٢٢).

(٢٨) قال ابن فارس "القدم: خلاف الحدوث" مقاييس اللغة (٥/ ٦٥)، لسان العرب لابن منظور (١٢/ ٤٦٥).

**هَذَا قَدَمَ هَذَا وَهُوَ يَقْدُمُهُ. وَمِنْهُ سُمِّيَتِ الْقَدَمُ قَدَمًا، لِأَنَّهَا تَقْدُمُ بَقِيَّةَ بَدَنِ الْإِنْسَانِ وَأَمَّا إِدْخَالُ الْقَدِيمِ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، فَهُوَ مَشْهُورٌ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْكَلَامِ. وَقَدْ أَنْكَرَ ذَلِكَ كَثِيرٌ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ، مِنْهُمُ ابْنُ حَزْمٍ(٢٩).**

ابن حزم لا يعتد به في باب الأسماء والصفات، فهو فيها جهمي جلد(٣٠).

**وَلَا رَيْبَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ مُسْتَعْمَلًا فِي نَفْسِ التَّقَدُّمِ، فَإِنَّ مَا تَقَدَّمَ عَلَى الْحَوَادِثِ كُلِّهَا فَهُوَ أَحَقُّ بِالتَّقَدُّمِ مِنْ غَيْرِهِ. لَكِنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ تَعَالَى هِيَ**

---

(٢٩) انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم (٢/ ١١٧).

(٣٠) قال ابن عبد الهادي "طالعت أكثر كتاب "الملل والنحل" لا بن حزم، فرأيته قد ذكر فيه عجائب كثيرة ونقولاً غريبة، وهو يدل على قوة ذكاء مؤلفه وكثرة اطلاعه، لكن تبين لي منه أنه جهمي جلد، لا يثبت من معاني أسماء الله الحسنى إلا القليل، كالخالق والحق، وسائر الأسماء عنده لا تدل على معنى أصلاً" طبقات أهل الحديث (٣/٣٥٠) ترجمة رقم (٩٩٣). وانظر نقد منهجه في ذلك في: شرح العقيدة الأصفهانية (ص: ٧٧)، منهاج السنة النبوية (٢/ ٥٨٣)، جامع الرسائل – رشاد سالم (١/ ١٧٠)، درء تعارض العقل والنقل (٥/ ٢٥٠)، (٧/ ٢٦٣)، مجموع الفتاوى (٤/ ١٨) كلها لابن تيمية، البداية والنهاية لابن كثير ط الفكر (١٢/ ٩٢).

**الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى الَّتِي تَدُلُّ عَلَى خُصُوصِ مَا يُمْدَحُ بِهِ، وَالتَّقَدُّمُ فِي اللُّغَةِ مُطْلَقٌ، لَا يَخْتَصُّ بِالتَّقَدُّمِ عَلَى الْحَوَادِثِ كُلِّهَا، فَلَا يَكُونُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى.**

يمكن أن يقال هنا أنه لما أضيف إلى الله صار وصفا مخصصا.

**وَجَاءَ الشَّرْعُ بِاسْمِهِ الْأَوَّلِ. وَهُوَ أَحْسَنُ مِنَ الْقَدِيمِ، لِأَنَّهُ يُشْعِرُ بِأَنَّ مَا بَعْدَهُ آيِلٌ إِلَيْهِ وَتَابِعٌ لَهُ، بِخِلَافِ الْقَدِيمِ. وَاللَّهُ تَعَالَى لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى لَا الْحَسَنَةُ.**

يقصد أفعل التفضيل لا الحسن المجرد فقط بل أحسن.

**قَوْلُهُ: (لا يَفْنَى وَلا يَبِيدُ).**

**ش: إِقْرَارٌ بِدَوَامِ بَقَائِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، قَالَ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ (٢٦) وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٦، ٢٧]. وَالْفَنَاءُ وَالْبَيْدُ مُتَقَارِبَانِ فِي الْمَعْنَى، وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا فِي الذِّكْرِ لِلتَّأْكِيدِ، وَهُوَ أَيْضًا مُقَرِّرٌ وَمُؤَكِّدٌ لِقَوْلِهِ: (دَائِمٌ بِلَا انْتِهَاءٍ).**

مما اصطلح عليه المتأخرون في كتابة المتون العلمية: البعد عن السجع والتكرار، حيث والسجع أليق بالخطب منه بتقرير العقائد، وكذلك التكرار معيب في المتون العلمية، وذلك لأن المراد من المتون أن تحفظ.

كُلُّ مَا يَحْدُثُ فِي الْكَوْنِ فَهُوَ بِإِرَادَتِهِ سُبْحَانَهُ

والرَّدُّ عَلَى قَوْلِ الْقَدَرِيَّةِ وَالْمُعْتَزِلَةِ

قَوْلُهُ: (وَلَا يَكُونُ إِلَّا مَا يُرِيدُ).

ش: هَذَا رَدٌّ لِقَوْلِ الْقَدَرِيَّةِ وَالْمُعْتَزِلَةِ، فَإِنَّهُمْ زَعَمُوا أَنَّ اللَّهَ أَرَادَ الْإِيمَانَ مِنَ النَّاسِ كُلِّهِمْ(١) وَالْكَافِرُ أَرَادَ الْكُفْرَ.

وَقَوْلُهُمْ فَاسِدٌ مَرْدُودٌ لِمُخَالَفَتِهِ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَالْمَعْقُولَ الصَّحِيحَ، وَهِيَ مَسْأَلَةُ الْقَدَرِ الْمَشْهُورَةُ، وَسَيَأْتِي لَهَا زِيَادَةُ بَيَانٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.



---

(١) نعم أراد الله الإيمان من الناس جميعا كما في عموم قوله تعالى ﴿يَاأَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١] ﴿يَاأَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمُ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ فَآمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ وَإِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٧٠]؛ ولكن هذه إرادة شرعية، والله تعالى لم يرد بإرادته الكونية الإيمان من الناس جميعا؛ لأنه لو أراد ذلك كونا لما تخلف عنها أحد.

وخطأ المعتزلة هنا أنهم أقروا بالإرادة الشرعية وجحدوا الإرادة الكونية. ولم يفرقوا بين الإرادتين. "فأثبتوا الأمر والنهي الشرعيين دون القضاء والقدر الذي هو إرادة الله العامة وخلقه لأفعال العباد" الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٥/ ١٦٧).

**وَسُمُّوا قَدَرِيَّةً لِإِنْكَارِهِمُ الْقَدَرَ[2]، وَكَذَلِكَ تُسَمَّى الْجَبْرِيَّةُ الْمُحْتَجُّونَ بِالْقَدَرِ قَدَرِيَّةً أَيْضًا[3]. وَالتَّسْمِيَةُ عَلَى الطَّائِفَةِ الْأُولَى أَغْلَبُ.**

الْفَرْقُ بَيْنَ الْإِرَادَةِ وَالْمَحَبَّةِ

**أَمَّا أَهْلُ السُّنَّةِ فَيَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ وَإِنْ كَانَ يُرِيدُ الْمَعَاصِيَ قَدَرًا.**

الأفضل ألا نقول: الله يريد المعاصي قدرا، بل ندخل المعاصي ضمن الحوادث العامة فنقول مثلا: ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، ونقول مثلا: لا يكون إلا ما يريد، فيكون الكلام على العموم، لكن أن نقول: الله يريد المعاصي قدرا، هذه الجملة قد تجلب إشكالا لمن يسمعها من عوام الناس، وأنت تقصد إرادة معينة؛ ولكن من أين لك أن صاحبك يفهم أن الإرادة تنقسم إلى قسمين؟، هذه مصطلحات خاصة، فالأحسن ألا يوصف الله بهذه الأوصاف الدقيقة التي تخفى على كثير من الناس، ولنقل كما قال الله في القرآن من مثل قوله تعالى ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، فانظر إلى هذا التعبير القرآني، لم

---

(٢) انظر: الاعتقاد للبيهقي (ص: ٢٣٧).

(٣) انظر: التدمرية لابن تيمية (ص: ٢٣٥)، جامع المسائل له - ت عزير شمس (٣/ ٩٠).

يقل ولكن الله يريد أن يقتتلوا، ولذلك فينبغي في هذا أن يؤتى بألفاظ عامة تأدبا مع الله تعالى.

**فَهُوَ لَا يُحِبُّهَا وَلَا يَرْضَاهَا وَلَا يَأْمُرُ بِهَا، بَلْ يُبْغِضُهَا وَيَسْخَطُهَا وَيَكْرَهُهَا وَيَنْهَى عَنْهَا. وَهَذَا قَوْلُ السَّلَفِ قَاطِبَةً، فَيَقُولُونَ: (مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ)[٤]. وَلِهَذَا اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّ الْحَالِفَ لَوْ قَالَ: وَاللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ كَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ - لَمْ يَحْنَثْ - إِذَا لَمْ يَفْعَلْهُ وَإِنْ كَانَ وَاجِبًا أَوْ مُسْتَحَبًّا[٥]. وَلَوْ قَالَ: إِنْ أَحَبَّ اللَّهُ - حَنِثَ - إِذَا كَانَ وَاجِبًا أَوْ مُسْتَحَبًّا.**

---

(٤) نقل اتفاق السلف على هذه الجملة شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كما في الرسالة الأكملية في ما يجب لله من صفات الكمال (ص: ٥٠).

(٥) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٨/ ١٣١).

أَنْوَاعُ الْإِرَادَةِ

**"وَالْمُحَقِّقُونَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ يَقُولُونَ: الْإِرَادَةُ فِي كِتَابِ اللَّهِ نَوْعَانِ: إِرَادَةٌ قَدَرِيَّةٌ كَوْنِيَّةٌ خَلْقِيَّةٌ، وَإِرَادَةٌ دِينِيَّةٌ أَمْرِيَّةٌ شَرْعِيَّةٌ، فَالْإِرَادَةُ الشَّرْعِيَّةُ هِيَ الْمُتَضَمِّنَةُ لِلْمَحَبَّةِ وَالرِّضَا، وَالْكَوْنِيَّةُ هِيَ الْمَشِيئَةُ الشَّامِلَةُ لِجَمِيعِ الْحَوَادِثِ[٦].**

الأعمال الصالحة والذوات الطيبة، يريدها الله ويشاؤها كونا وشرعا، والأعمال والذوات الخبيثة داخلة تحت خلق الله، ومعلوم أنه لا يخلق إلا شيئا قد دخل ضمن إرادته، لا يمكن أن يخلق شيئا وهو لا يريد أن يخلقه، ذواتا أو أفعالا، فالذوات الشريرة كإبليس والشياطين وفرعون وأبي جهل وأشباه ذلك.

لا يكون في الكون إلا ما يريد، وهؤلاء كائنات حية موجودة، كانت بعد أن لم تكن، فدل وجودها على أن الله أراد وجودها، وإن كان تعالى يكرهها ويبغضها ويسخطها، لأن الشيء قد يكون مرادا لله من وجه ويكرهه من وجه آخر، كما جاء في الحديث القدسي «وما ترددت عن

---

(٦) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٨/ ١٣٢)، منهاج السنة النبوية له(٣/ ١٥٦)، (٧/ ٧٢)، شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل لابن القيم (ص: ٣٢).

شيء أنا فاعله ترددي عن نفس المؤمن، يكره الموت وأنا أكره مساءته»(٧)، وما يروى في الطلاق «أبغض الحلال إلى الله تعالى الطلاق»(٨)، وكذلك النذر، فالأشياء الشرعية التي يكرهها الله هما هاتان المسألتان فقط تقريبا مسألة الطلاق ومسألة النذر، مع أن الله يحب الوفاء بالنذر، أما الأشياء الكونية ففيها أشياء كثيرة شاءها الله وهو يكرهها.

**وَهَذَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى:** ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥]. **وَقَوْلِهِ تَعَالَى عَنْ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ:** ﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود: ٣٤]

الإغواء هنا يحمل على الأشياء التي يشتغل بها الإنسان ويلتهي بها فيغوى عن الحق، ويكون المقصود هنا الأسباب التي نصبها الله عز وجل فتنة، وليس هو حبا في الغواية، ﴿يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود: ٣٤] الإرادة هنا

---

(٧) صحيح البخاري (٨/ ١٠٥) ح( ٦٥٠٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٨) سنن أبي داود (٢/ ٢٥٥) ح( ٢١٧٨) من حديث ابن عمر رضي الله عنه، وضعفه الألباني هناك، وصححه ابن باز في فتاوى اللجنة الدائمة - ١ (٤/ ٤٣٨) الفتوى رقم (١١٠٠٥).

ليس من لوازمها المحبة، لأن الله لا يحب الغواية ؛ لأنه فساد وقد قال تعالى ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ﴾ [البقرة: ٢٠٥]، فيكون معنى ﴿يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ﴾ زين لكم الحياة الدنيا والاشتغال بها والشهوات المحرمة، بما وضعه الله فيها من الجاذبية والدواعي، وهو من جهة أخرى يحمد ويشكر عليها، من أمثلة ذلك، الجمال في المرأة، مما يجعل الرجل ينجذب إليها، وهو من دلائل قدرته ورحمته وعنايته بهذا الإنسان، وإن كان قد يميل الرجل إليها لفعل الفاحشة فهذا ليس مقصودا من خلقها على تلك الهيئة الجميلة، ولكن الإنسان أساء حين سلك في التمتع بها بطريق الفاحشة، وكذلك خضرة الأرض وجمالها وزينتها،﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَهَا﴾ [الكهف: ٧] ﴿كَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٨] ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الكهف: ٤٦]، فالرب يحمد على المال والبنين، ولكن إذا اشتغلت بذلك عن طاعة الله كنت ملوما، وكان المال والبنون غير محبوبين من هذه الجهة، ويكون الذم عائدا إلى المشتغل بذلك الغافل عن طاعة الله، ولا يلحق الله من ذلك شيء من الذم تعالى الله وتقدس(٩).

---

(٩) انظر: تفسير المنار لمحمد رشيد رضا (١٢/ ١٩٧)، تفسير المراغي (١٢/ ٣١).

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

وَأَمَّا الْإِرَادَةُ الدِّينِيَّةُ الشَّرْعِيَّةُ الْأَمْرِيَّةُ، فَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [النساء: ٢٦]. ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا (٢٧) يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٧، ٢٨]. وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ٦]. وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣].

"فَهَذِهِ الْإِرَادَةُ هِيَ الْمَذْكُورَةُ فِي مِثْلِ قَوْلِ النَّاسِ لِمَنْ يَفْعَلُ الْقَبَائِحَ: هَذَا يَفْعَلُ مَا لَا يُرِيدُهُ اللَّهُ، أَيْ: لَا يُحِبُّهُ وَلَا يَرْضَاهُ وَلَا يَأْمُرُ بِهِ.

وَأَمَّا الْإِرَادَةُ الْكَوْنِيَّةُ فَهِيَ الْإِرَادَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي قَوْلِ الْمُسْلِمِينَ: مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ.

وَالْفَرْقُ ثَابِتٌ بَيْنَ إِرَادَةِ الْمُرِيدِ أَنْ يَفْعَلَ، وَبَيْنَ إِرَادَتِهِ مِنْ غَيْرِهِ أَنْ يَفْعَلَ.

فإذا أراد الله كونا[١٠] فعلا فلا يمكن أن يتخلف ذلك الفعل، وأما إذا أراد من غيره أن يفعل فعلا شرعيا فقد يفعل ذلك الغير وقد لا يفعل.

**فَإِذَا أَرَادَ الْفَاعِلُ أَنْ يَفْعَلَ فِعْلًا فَهَذِهِ الْإِرَادَةُ مُعَلَّقَةٌ بِفِعْلِهِ، وَإِذَا أَرَادَ مِنْ غَيْرِهِ أَنْ يَفْعَلَ فِعْلًا فَهَذِهِ الْإِرَادَةُ لِفِعْلِ الْغَيْرِ، وَكِلَا النَّوْعَيْنِ مَعْقُولٌ لِلنَّاسِ، وَالْأَمْرُ يَسْتَلْزِمُ الْإِرَادَةَ الثَّانِيَةَ دُونَ الْأُولَى، فَاللَّهُ تَعَالَى إِذَا أَمَرَ الْعِبَادَ بِأَمْرٍ فَقَدْ يُرِيدُ إِعَانَةَ الْمَأْمُورِ عَلَى مَا أَمَرَ بِهِ وَقَدْ لَا يُرِيدُ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ مُرِيدًا مِنْهُ فِعْلَهُ.**

هَلِ الْأَمْرُ مُسْتَلْزِمٌ لِلْإِرَادَةِ

**وَتَحْقِيقُ هَذَا مِمَّا يُبَيِّنُ فَصْلَ النِّزَاعِ فِي أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى: هَلْ هُوَ مُسْتَلْزِمٌ لِإِرَادَتِهِ أَمْ لَا؟"[١١] "فَهُوَ سُبْحَانَهُ أَمَرَ الْخَلْقَ عَلَى أَلْسُنِ رُسُلِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ بِمَا يَنْفَعُهُمْ وَنَهَاهُمْ عَمَّا يَضُرُّهُمْ، وَلَكِنْ مِنْهُمْ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَخْلُقَ فِعْلَهُ، فَأَرَادَ سُبْحَانَهُ أَنْ يَخْلُقَ ذَلِكَ الْفِعْلَ وَيَجْعَلَهُ فَاعِلًا لَهُ. وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُرِدْ أَنْ يَخْلُقَ فِعْلَهُ، فَجِهَةُ خَلْقِهِ سُبْحَانَهُ لِأَفْعَالِ الْعِبَادِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ، غَيْرُ جِهَةِ أَمْرِهِ لِلْعَبْدِ عَلَى وَجْهِ الْبَيَانِ لِمَا هُوَ مَصْلَحَةٌ لِلْعَبْدِ أَوْ مَفْسَدَةٌ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ – إِذْ أَمَرَ فِرْعَوْنَ وَأَبَا لَهَبٍ**

---

(١٠) أي: إرادة كونية.

(١١) منهاج السنة النبوية لابن تيمية (٣/ ١٨).

**وَغَيْرَهُمَا بِالْإِيمَانِ – كَانَ قَدْ بَيَّنَ لَهُمْ مَا يَنْفَعُهُمْ وَيُصْلِحُهُمْ إِذَا فَعَلُوهُ، وَلَا يَلْزَمُ إِذَا أَمَرَهُمْ أَنْ يُعِينَهُمْ، بَلْ قَدْ يَكُونُ فِي خَلْقِهِ لَهُمْ ذَلِكَ الْفِعْلَ وَإِعَانَتِهِمْ عَلَيْهِ وَجْهُ مَفْسَدَةٍ مِنْ حَيْثُ هُوَ فِعْلٌ لَهُ، فَإِنَّهُ يَخْلُقُ مَا يَخْلُقُ لِحِكْمَةٍ، وَلَا يَلْزَمُ إِذَا كَانَ الْفِعْلُ الْمَأْمُورُ بِهِ مَصْلَحَةً لِلْمَأْمُورِ إِذَا فَعَلَهُ – أَنْ يَكُونَ مَصْلَحَةً لِلْآمِرِ إِذَا فَعَلَهُ هُوَ أَوْ جَعَلَ الْمَأْمُورَ فَاعِلًا لَهُ.**

كما سيأتي في المثال من قصة الرجل الذي نصح موسى عليه السلام بالخروج حتى لا يقتل ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى قَالَ يَا مُوسَى إِنَّ الْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ فَاخْرُجْ إِنِّي لَكَ مِنَ النَّاصِحِينَ﴾ [القصص: ٢٠]، فهذا الناصح لا يستطيع أن يعينه أو يخبأه مع أن ذلك كله فعل خير، ولكن حدود قدرته أنه نصحه بأخذ الحذر، فيقول المؤلف أنه ليس من مصلحته أن يعينه لأنه سيتضرر، نعم الله تعالى لا يتضرر من شيء ولكن ذلك يرجع إلى حكمته فليس من المصلحة أو الحكمة أن يعين الكافر وهو يعلم منه أنه غير مؤهل لأي تكريم لخبث إرادته وخبث أفعاله، والله سبحانه حين يضع الهداية في شخص فهو يعلم أنه أهل لذلك وأن عنده قابليه، وأنه وضع الهداية في المكان المناسب كما قال تعالى ﴿اللَّهُ

﴿أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، فلو قال قائل لماذا لا يجعل الله الكافر قابلا وصالحا للهداية؟

فالجواب: أن هذا يتعارض مع حكمته تعالى، فقد يكون هذا الشخص مبغوضا لله تعالى وسبق في علم الله عدم قبوله كما قال ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ [الأنفال: ٢٣]، ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ [التوبة: ٤٧].

**فَأَيْنَ جِهَةُ الْخَلْقِ مِنْ جِهَةِ الْأَمْرِ؟ فَالْوَاحِدُ مِنَ النَّاسِ يَأْمُرُ غَيْرَهُ وَيَنْهَاهُ مُرِيدًا لِنُصْحِهِ وَمُبَيِّنًا لِمَا يَنْفَعُهُ، وَإِنْ كَانَ مَعَ ذَلِكَ لَا يُرِيدُ أَنْ يُعِينَهُ عَلَى ذَلِكَ الْفِعْلِ، إِذْ لَيْسَ كُلُّ مَا كَانَ مَصْلَحَتِي فِي أَنْ آمُرَ بِهِ غَيْرِي وَأَنْصَحَهُ - يَكُونُ مَصْلَحَتِي فِي أَنْ أُعَاوِنَهُ أَنَا عَلَيْهِ، بَلْ قَدْ تَكُونُ مَصْلَحَتِي إِرَادَةَ مَا يُضَادُّهُ. فَجِهَةُ أَمْرِهِ لِغَيْرِهِ نُصْحًا غَيْرُ جِهَةِ فِعْلِهِ لِنَفْسِهِ، وَإِذَا أَمْكَنَ الْفَرْقُ فِي حَقِّ الْمَخْلُوقِينَ فَهُوَ فِي حَقِّ اللَّهِ أَوْلَى بِالْإِمْكَانِ.**

**وَالْقَدَرِيَّةُ تَضْرِبُ مَثَلًا بِمَنْ (أَمَرَ غَيْرَهُ بِأَمْرِهِ)(١٢)، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَفْعَلَ مَا يَكُونُ الْمَأْمُورُ أَقْرَبَ إِلَى فِعْلِهِ، كَالْبِشْرِ وَالطَّلَاقَةِ وَتَهْيِئَةِ الْمَسَانِدِ وَالْمَقَاعِدِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.**

هذا قول المعتزلة، فيقيسون الله على خلقه، فيقولون يجب على الله أن يهيئ الهداية للكافر كما هيئها للمؤمن(١٣).

ولذلك فعندهم أن نعمة الله على المؤمن هي نفسها نعمته على الكافر، وأن الله لم يخص المؤمن بنعمة دون الكافر، وكل النعم عندهم ترجع إلى الرزق والعافية في البدن ونحو ذلك، أما نعمة الوحي فهي البيان فقط، فالهداية عندهم هداية بيان فقط، لا يقرون أن الله يخلق الإيمان في القلب أو يشرح الصدر للإيمان(١٤).

---

(١٢) كذا في شرح الطحاوية ت الأرناؤوط (١/ ٨٢)، ط دار السلام (ص: ١١٥)، ط الأوقاف السعودية (ص: ٧١)، ط . تح أحمد شاكر (ص: ٣٩)، والعبارة في منهاج السنة النبوية لابن تيمية (٣/ ١٨) هكذا (أَمَرَ غَيْرَهُ بِأَمْرٍ).

(١٣) انظر: منهاج السنة النبوية (٦/ ٣٩٦).

(١٤) انظر: درء تعارض العقل والنقل (٧/ ٤٥٩)، (٨/ ٣٧٨)، مجموع الفتاوى (١٨/ ١٧٤).

ولذلك فهم متناقضون ومما يبين تناقضهم أنهم يقرؤن في الصلاة ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ (٥) اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٥، ٦] فكيف يفهمون هذه القاعدة العظيمة المشتملة على عقيدة أهل السنة والجماعة.

**والخلاصة**: أنهم لا يرون عند المؤمن نعمة زائدة على الكافر، وأهل السنة يقولون: بل للمؤمن خصائص اختصه الله بها دون الكافر، كما قال تعالى ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ﴾ [الحجرات: ٧] مع أنه قال ﴿كَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٨] فلا يزين للصالح عمل الفساد، ولا يزين للفاسد عمل الصالح[١٥].

**فَيُقَالُ لَهُمْ: هَذَا يَكُونُ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ مَصْلَحَةُ الْأَمْرِ تَعُودُ إِلَى الْآمِرِ، كَأَمْرِ الْمَلِكِ جُنْدَهُ بِمَا يُؤَيِّدُ مُلْكَهُ، وَأَمْرِ السَّيِّدِ عَبْدَهُ بِمَا يُصْلِحُ مُلْكَهُ، وَأَمْرِ الْإِنْسَانِ شَرِيكَهُ بِمَا يُصْلِحُ الْأَمْرَ الْمُشْتَرَكَ بَيْنَهُمَا، وَنَحْوِ ذَلِكَ.**

**الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْآمِرُ يَرَى الْإِعَانَةَ لِلْمَأْمُورِ مَصْلَحَةً لَهُ، كَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ، وَإِذَا أَعَانَ الْمَأْمُورَ عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى فَإِنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّ اللَّهَ**

---

(١٥) انظر: منهاج السنة النبوية (٣/ ٤٣).

يُثِيبُهُ عَلَى إِعَانَتِهِ عَلَى الطَّاعَةِ، وَأَنَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ. فَأَمَّا إِذَا قُدِّرَ أَنَّ الْآمِرَ إِنَّمَا أَمَرَ الْمَأْمُورَ لِمَصْلَحَةِ الْمَأْمُورِ، لَا لِنَفْعٍ يَعُودُ عَلَى الْآمِرِ مِنْ فِعْلِ الْمَأْمُورِ، كَالنَّاصِحِ الْمُشِيرِ، وَقُدِّرَ أَنَّهُ إِذَا أَعَانَهُ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مَصْلَحَةً لِلْآمِرِ، وَأَنَّ فِي حُصُولِ مَصْلَحَةِ الْمَأْمُورِ مَضَرَّةً عَلَى الْآمِرِ، مِثْلَ الَّذِي جَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى وَقَالَ لِمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿إِنَّ الْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ فَاخْرُجْ إِنِّي لَكَ مِنَ النَّاصِحِينَ﴾ [القصص: ٢٠]. فَهَذَا مَصْلَحَتُهُ فِي أَنْ يَأْمُرَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْخُرُوجِ، لَا فِي أَنْ يُعِينَهُ عَلَى ذَلِكَ، إِذْ لَوْ أَعَانَهُ لَضَرَّهُ قَوْمُهُ. وَمِثْلُ هَذَا كَثِيرٌ".

هذا بحث متعلق بالقدر وسيأتي الكلام عليه في بابه، ولم يرتب الطحاوي كتابه بحسب المسائل فحصل التكرار، حتى أن الشارح قال "ولكن الشيخ رحمه الله لم يجمع الكلام في الصفات في المختصر في مكان واحد، وكذلك الكلام في القدر ونحو ذلك، ولم يعتن فيه بترتيب. وأحسن ما يرتب عليه كتاب أصول الدين ترتيب جواب النبي صلى الله عليه وسلم لجبريل عليه السلام، حين سأله عن الإيمان، فقال: أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر،

**الحديث – فيبدأ بالكلام على التوحيد والصفات وما يتعلق بذلك، ثم بالكلام على الملائكة، ثم وثم، إلى آخره"**(١٦).

وقد قام بعض العلماء بإعادة ترتيب الكتاب بحسب المواضيع، وجعلوه على ترتيب حديث جبريل الطويل في السؤال عن الإسلام والإيمان والإحسان(١٧).

---

(١٦) شرح الطحاوية ت الأرناؤوط (٢/ ٦٨٩).

(١٧) من ذلك – كما في (الدليل إلى المتون العلمية (ص: ٢٠٨)) -:

- (تهذيب شرح الطحاوية) للدكتور محمد صلاح محمد الصاوي، نشرته دار الفرقان في مصر سنة (١٤٠١هـ) اختصره وأعاد ترتيب موضوعاته على حديث جبريل المشهور كما ذكر ذلك في المقدمة.
- (التحفة السنية في تهذيب شرح العقيدة الطحاوية) للدكتور مروان بن إبراهيم القيسي، اختصر فيه الشرح المذكور، وحذف المكرر منه، وحذف ما له صلة بالفلسفة وعلم الكلام، وأعاد ترتيب الكتاب على وفق ما جاء في حديث جبريل، طبعته شركة المطابع النموذجية بالأردن، إلا أن المختصر المذكور لم يوفق في اختصاره لذا تعقبه الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الرحمن الراجحي في كتابه (فتح رب العبيد في الرد على مختصر شرح الطحاوية وكتاب التوحيد)، أو (حوار مع القيسي في تهذيبه لشرح العقيدة الطحاوية واختصاره لكتاب التوحيد) طبع في مطابع دار طيبة بالرياض

"وَإِذَا قِيلَ: إِنَّ اللَّهَ أَمَرَ الْعِبَادَ بِمَا يُصْلِحُهُمْ، لَمْ يَلْزَمْ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يُعِينَهُمْ عَلَى مَا أَمَرَهُمْ بِهِ، لَا سِيَّمَا وَعِنْدَ الْقَدَرِيَّةِ لَا يَقْدِرُ أَنْ يُعِينَ أَحَدًا عَلَى مَا بِهِ يَصِيرُ فَاعِلًا. وَإِذَا عُلِّلَتْ أَفْعَالُهُ بِالْحِكْمَةِ، فَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَإِنْ كُنَّا نَحْنُ لَا نَعْلَمُهَا. فَلَا يَلْزَمُ إِذَا كَانَ فِي نَفْسِ الْآمِرِ لَهُ حِكْمَةٌ فِي الْأَمْرِ أَنْ يَكُونَ فِي الْإِعَانَةِ عَلَى فِعْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ حِكْمَةٌ، بَلْ قَدْ تَكُونُ الْحِكْمَةُ تَقْتَضِي أَنْ لَا يُعِينَهُ عَلَى ذَلِكَ، فَإِنَّهُ إِذَا أَمْكَنَ فِي الْمَخْلُوقِ أَنْ يَكُونَ مُقْتَضَى الْحِكْمَةِ وَالْمَصْلَحَةِ أَنْ يَأْمُرَ لِمَصْلَحَةِ الْمَأْمُورِ، وَأَنْ تَكُونَ الْحِكْمَةُ وَالْمَصْلَحَةُ لِلْآمِرِ أَنْ لَا يُعِينَهُ عَلَى ذَلِكَ: فَإِمْكَانُ ذَلِكَ فِي حَقِّ الرَّبِّ أَوْلَى وَأَحْرَى".

---

دون تاريخ في (١٩٨) صفحة. وما يتعلق بهذا المختصر من أول الكتاب إلى ص (٩٦).

- (تقريب وترتيب شرح العقيدة الطحاوية) لابن أبي العز الحنفي "قام بإعداده الشيخ خالد فوزي عبد الحميد حمزه في مجلدين، ويليهما مجلد ثالث باسم: (الملحق التعليمي طرق تدريس شرح العقيدة الطحاوية ووضع مقاييس واختبارات التحصيل فيها)، نشر دار التربية والتراث في مكة المكرمة ومكتبة الضياء بجدة الطبعة الأولى (١٤١٧هـ).

بل قد يكون في اعانتهم ما يكرهه[18] الامر كما في قوله تعالى ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ [التوبة: ٤٧].



(١٨) انظر: رفع الشبهة والغرر عمن يحتج على فعل المعاصي بالقدر لمرعي الكرمي (ص: ٥١).

"وَالْمَقْصُودُ: أَنَّهُ يُمْكِنُ فِي حَقِّ الْمَخْلُوقِ الْحَكِيمِ أَنْ يَأْمُرَ غَيْرَهُ بِأَمْرٍ وَلَا يُعِينَهُ عَلَيْهِ، فَالْخَالِقُ أَوْلَى بِإِمْكَانِ ذَلِكَ فِي حَقِّهِ مَعَ حِكْمَتِهِ. فَمَنْ أَمَرَهُ وَأَعَانَهُ عَلَى فِعْلِ الْمَأْمُورِ كَانَ ذَلِكَ الْمَأْمُورُ بِهِ قَدْ تَعَلَّقَ بِهِ خَلْقُهُ وَأَمْرُهُ إِنْشَاءً وَخَلْقًا وَمَحَبَّةً، فَكَانَ مُرَادًا بِجِهَةِ الْخَلْقِ وَمُرَادًا بِجِهَةِ الْأَمْرِ.

تجتمع في طاعة المؤمن الإرادتان: الشرعية والقدرية، وأما الكافر فقد أراد منه الطاعة شرعا ولكنه لم يردها منه كونا وقدرا، وما صدر منه من معصية فهي بإرادة الله الكونية لا الشرعية(١).

وَمَنْ لَمْ يُعِنْهُ عَلَى فِعْلِ الْمَأْمُورِ كَانَ ذَلِكَ الْمَأْمُورُ قَدْ تَعَلَّقَ بِهِ أَمْرُهُ وَلَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ خَلْقُهُ، لِعَدَمِ الْحِكْمَةِ الْمُقْتَضِيَةِ لِتَعَلُّقِ الْخَلْقِ بِهِ، وَلِحُصُولِ الْحِكْمَةِ الْمُقْتَضِيَةِ لِخَلْقِ ضِدِّهِ. وَخَلْقُ أَحَدِ الضِّدَّيْنِ يُنَافِي خَلْقَ الضِّدِّ الْآخَرِ، فَإِنَّ خَلْقَ الْمَرَضِ - الَّذِي يَحْصُلُ بِهِ ذُلُّ الْعَبْدِ لِرَبِّهِ وَدُعَاؤُهُ وَتَوْبَتُهُ وَتَكْفِيرُ خَطَايَاهُ وَيَرِقُّ بِهِ قَلْبُهُ وَيُذْهِبُ عَنْهُ الْكِبْرِيَاءَ وَالْعَظَمَةَ وَالْعُدْوَانَ - يُضَادُّ خَلْقَ الصِّحَّةِ الَّتِي لَا تَحْصُلُ مَعَهَا هَذِهِ الْمَصَالِحُ. وَلِذَلِكَ كَانَ خَلْقُ ظُلْمِ الظَّالِمِ - الَّذِي يَحْصُلُ بِهِ لِلْمَظْلُومِ

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٨/ ١٨٩).

**مِنْ جِنْسِ مَا يَحْصُلُ بِالْمَرَضِ - يُضَادُّ خَلْقَ عَدْلِهِ الَّذِي لَا يَحْصُلُ بِهِ هَذِهِ الْمَصَالِحُ، وَإِنْ كَانَتْ مَصْلَحَتُهُ هُوَ فِي أَنْ يَعْدِلَ".**

المقصود أن لله حكمة في تقدير الشرور، ولذلك ربما غفل الصحيح عن ذكر الله تعالى فإذا قدر الله عليه المرض تنبه من غفلته وذكر الله تعالى، وأحس العبد بالافتقار والاضطرار والرجوع إلى الله عز وجل، فتمد يدك وأنت تشعر بالذل والصغار، وهذا عين فلاحك، وهو مطلوب منك أن يكون هذا الحال موجودا، وكذلك النصر لو قدر أن المسلمين ينتصرون في كل معركة سيشمخون، لكن حين يهزمون يرجعون يفتشون أنفسهم أين الخطأ وأين الخلل، ليتداركوا أمرهم، وهكذا ما يقدر على المؤمن من الشرور ففيها خير له.

وينبغي أن ينظر إليها من أكثر من جهة، كما سيأتي(٢) – إن شاء الله – في ذكر ما ترتب على وجود إبليس من حكم(٣).

**وَتَفْصِيلُ حِكْمَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي خَلْقِهِ وَأَمْرِهِ، (يَعْجِزُ)(٤) عَنْ مَعْرِفَتِهَا عُقُولُ الْبَشَرِ، وَالْقَدَرِيَّةُ دَخَلُوا فِي التَّعْلِيلِ عَلَى طَرِيقَةٍ فَاسِدَةٍ: مَثَّلُوا اللَّهَ فِيهَا بِخَلْقِهِ، وَلَمْ يُثْبِتُوا حِكْمَةً تَعُودُ إِلَيْهِ"(٥).**

---

(٢) انظر: شرح الطحاوية ت الأرناؤوط (١/ ٣٢٨).

(٣) انظر: شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل (ص: ٢٣٦) الباب الثاني والعشرون: في استيفاء شبه النافين للحكمة والتعليل وذكر الأجوبة عنها... في الوجه الرابع والعشرين. حيث ذكر بضعة عشر حكمة من خلق الله لإبليس وإبقائه إلى آخر الدهر، مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين (٢/ ١٩٠-١٩٣) كلاهما لابن القيم.

(٤) كذا في شرح الطحاوية ت الأرناؤوط (١/ ٨٣)، شرح الطحاوية – ط دار السلام (ص: ١١٦)، وكذلك هو بالمثناة التحتية في منهاج السنة النبوية (٣/ ١٧٧) الذي هو أصل هذا النقل، ولكنها في شرح العقيدة الطحاوية. تح أحمد شاكر (ص: ٤٠)، شرح الطحاوية – ط الأوقاف السعودية (ص: ٧٢) كتبت بالمثناة الفوقية هكذا (تَعْجِزُ).

(٥) من قوله "فَهُوَ سُبْحَانَهُ أَمَرَ الْخَلْقَ" إلى قوله "وَلَمْ يُثْبِتُوا حِكْمَةً تَعُودُ إِلَيْهِ" مأخوذ من منهاج السنة النبوية (٣/١٧٠- ١٧٧) بتصرف يسير.

معرفة البشر بأسمائه وصفاته وعجزهم عن الإحاطة بكنهه وحقيقته

قَوْلُهُ: (لَا تَبْلُغُهُ الْأَوْهَامُ، وَلَا تُدْرِكُهُ الْأَفْهَامُ).

ش: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]

نستدل بهذه الآية ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠] مع قوله تعالى ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] على عدم نفي النظر؛ كما أنّا نقول هنا: نفي الإحاطة العلمية به تعالى لا يلزم منه نفي مطلق العلم بالله وأسمائه وصفاته، بل قد أخبر الله عباده من ذلك بما ورد به الوحي على أنبيائه ورسله، وبلغوه للناس أتم البلاغ.

قَالَ فِي الصِّحَاحِ: تَوَهَّمْتُ الشَّيْءَ: ظَنَنْتُهُ(٦)، وَفَهِمْتُ الشَّيْءَ: عَلِمْتُهُ. فَمُرَادُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَنَّهُ لَا يَنْتَهِي إِلَيْهِ وَهَمٌ، وَلَا يُحِيطُ بِهِ عِلْمٌ. قِيلَ: الْوَهَمُ مَا يُرْجَى كَوْنُهُ، أَيْ: يُظَنُّ أَنَّهُ عَلَى صِفَةِ كَذَا، وَالْفَهْمُ: هُوَ مَا يُحَصِّلُهُ الْعَقْلُ وَيُحِيطُ بِهِ. وَاللَّهُ تَعَالَى "لَا يَعْلَمُ كَيْفَ هُوَ إِلَّا هُوَ"(٧) سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَإِنَّمَا نَعْرِفُهُ سُبْحَانَهُ بِصِفَاتِهِ، وَهُوَ أَنَّهُ أَحَدٌ، صَمَدٌ، لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ، ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ

---

(٦) انظر: مختار الصحاح (ص: ٣٤٦).

(٧) هذه العبارة مروية عن ابن الماجشون كما في الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية لابن بطة (٣/ ٦٤)، وصححها عنه الذهبي في كتابه العلو للعلي الغفار (ص: ١٤١) برقم ٣٨٦.

الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ (٢٣) هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الحشر: ٢٣، ٢٤].

تَنْزِيهُ اللَّهِ عَنْ مُشَابَهَةِ مَخْلُوقَاتِهِ وَالرَّدُّ عَلَى الْمُشَبِّهَةِ

قَوْلُهُ: (وَلَا يُشْبِهُهُ الْأَنَامُ)(٨).

ش: هَذَا رَدٌّ لِقَوْلِ الْمُشَبِّهَةِ، الَّذِينَ يُشَبِّهُونَ الْخَالِقَ بِالْمَخْلُوقِ، سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. وَلَيْسَ الْمُرَادُ نَفْيَ الصِّفَاتِ كَمَا يَقُولُ أَهْلُ الْبِدَعِ

---

(٨) شرح العقيدة الطحاوية للبراك (ص: ٤٧) "في حاشية الشرح (٢) أن في بعض النسخ (ولا يشبهه الأنام) وكأن الشارح ابن أبي العز رجح هذه النسخة، وعندي أن الصواب بدون الضمير (ولا يشبه الأنام) لأنك إذا قلت: (ولا يشبهه الأنام) لا يكون في العبارة معنىً جديدٌ يختلف عن قوله: (لا شيء مثله) فـ (لا شيء مثله) نفيٌ لتمثيل المخلوق بالخالق.

والتمثيل الذي يجب نفيه عن الله نوعان:

تمثيل الخالق بالمخلوق، وتمثيل المخلوق بالخالق، وضابط ذلك: وصف الخالق بخصائص المخلوق هذا تشبيهٌ للخالق بالمخلوق، ووصف المخلوق بخصائص الخالق تشبيهٌ للمخلوقين بالخالق".

**قلت**: وكذلك هو ضمن الشرح، حيث قال "فَلِذَلِكَ اكْتَفَى الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ: وَلَا يُشْبِهُ الْأَنَامَ" شرح الطحاوية ت الأرناؤوط (١/ ٨٨)، وفي طبعة الأوقاف السعودية (ص: ٧٣).

قال شيخنا – أثابه الله –: وكذلك سيكون المنفي مشابهة المجموع لا الأفراد، وسيكون فيه رد على الاتحادية فقط، أما بدون الضمير هكذا (يُشْبِهُ) فيشمل الجميع.

فَمِنْ كَلَامِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْفِقْهِ الْأَكْبَرِ: "لَا يُشْبِهُ شَيْئًا مِنْ خَلْقِهِ وَلَا يُشْبِهُهُ شَيْءٌ مِنْ خَلْقِهِ". ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: "وَصِفَاتُهُ كُلُّهَا خِلَافُ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ، يَعْلَمُ لَا كَعِلْمِنَا، وَيَقْدِرُ لَا كَقُدْرَتِنَا، وَيَرَى لَا كَرُؤْيَتِنَا"(٩). انْتَهَى.

وَقَالَ نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ: "مَنْ شَبَّهَ اللَّهَ بِشَيْءٍ مِنْ خَلْقِهِ فَقَدْ كَفَرَ، وَمَنْ أَنْكَرَ مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ فَقَدْ كَفَرَ، وَلَيْسَ فِيمَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ وَلَا رَسُولُهُ تَشْبِيهٌ"(١٠). وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوَيْهِ: "مَنْ وَصَفَ اللَّهَ فَشَبَّهَ صِفَاتِهِ بِصِفَاتِ أَحَدٍ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ فَهُوَ كَافِرٌ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ"(١١). وَقَالَ: عَلَامَةُ جَهْمٍ وَأَصْحَابِهِ، دَعْوَاهُمْ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ مَا أُولِعُوا بِهِ مِنَ الْكَذِبِ: أَنَّهُمْ مُشَبِّهَةٌ، بَلْ هُمُ الْمُعَطِّلَةُ"(١٢).

---

(٩) الفقه الأكبر (ص: ٢٤).

(١٠) رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٥٨٧) (٩٣٦).

(١١) رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٥٨٨) (٩٣٧).

(١٢) المصدر السابق (٣/ ٥٨٨) (٩٣٨).

علامة الجهمية

وَكَذَلِكَ قَالَ خَلْقٌ كَثِيرٌ مِنْ أَئِمَّةِ السَّلَفِ: "عَلَامَةُ الْجَهْمِيَّةِ تَسْمِيَتُهُم أَهْلَ السُّنَّةِ مُشَبِّهَةً"(١٣)، فَإِنَّهُ مَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ نُفَاةِ شَيْءٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ إِلَّا يُسَمِّي الْمُثْبِتَ لَهَا مُشَبِّهًا، فَمَنْ أَنْكَرَ أَسْمَاءَ اللَّهِ بِالْكُلِّيَّةِ مِنْ غَالِيَةِ الزَّنَادِقَةِ، الْقَرَامِطَةِ وَالْفَلَاسِفَةِ، وَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ لَا يُقَالُ لَهُ: عَالِمٌ وَلَا قَادِرٌ، يَزْعُمُ أَنَّ مَنْ سَمَّاهُ بِذَلِكَ فَهُوَ مُشَبِّهٌ، لِأَنَّ الِاشْتِرَاكَ فِي الِاسْمِ يُوجِبُ الِاشْتِبَاهَ فِي مَعْنَاهُ، وَمَنْ أَثْبَتَ الِاسْمَ وَقَالَ: هُوَ مَجَازٌ، كَغَالِيَةِ الْجَهْمِيَّةِ، يَزْعُمُ أَنَّ مَنْ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ عَالِمٌ حَقِيقَةً، قَادِرٌ حَقِيقَةً: فَهُوَ مُشَبِّهٌ، وَمَنْ أَنْكَرَ الصِّفَاتِ وَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ لَهُ عِلْمٌ وَلَا قُدْرَةٌ وَلَا كَلَامٌ وَلَا مَحَبَّةٌ وَلَا إِرَادَةٌ – قَالَ لِمَنْ أَثْبَتَ الصِّفَاتِ: إِنَّهُ مُشَبِّهٌ، وَإِنَّهُ: مُجَسِّمٌ.

وَلِهَذَا كُتُبُ نُفَاةِ الصِّفَاتِ، مِنَ الْجَهْمِيَّةِ وَالْمُعْتَزِلَةِ وَالرَّافِضَةِ وَنَحْوِهِمْ، كُلُّهَا مَشْحُونَةٌ بِتَسْمِيَةِ مُثْبِتَةِ الصِّفَاتِ مُشَبِّهَةً وَمُجَسِّمَةً، "وَيَقُولُونَ فِي كُتُبِهِمْ: إِنَّ مِنْ جُمْلَةِ الْمُجَسِّمَةِ قَوْمًا يُقَالُ لَهُمْ: الْمَالِكِيَّةُ، يُنْسَبُونَ إِلَى رَجُلٍ يُقَالُ لَهُ: مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَقَوْمًا يُقَالُ لَهُمُ

---

(١٣) المصدر السابق (٣/ ٥٨٨) (٩٣٩). عن ابن أبي حاتم.

الشَّافِعِيَّةُ، يُنْسَبُونَ إِلَى رَجُلٍ يُقَالُ لَهُ: مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ!"(١٤) حَتَّى الَّذِينَ يُفَسِّرُونَ الْقُرْآنَ مِنْهُمْ، كَعَبْدِ الْجَبَّارِ، وَالزَّمَخْشَرِيِّ، وَغَيْرِهِمَا، يُسَمُّونَ كُلَّ مَنْ أَثْبَتَ شَيْئًا مِنَ الصِّفَاتِ وَقَالَ بِالرُّؤْيَةِ – مُشَبِّهًا، وَهَذَا الِاسْتِعْمَالُ قَدْ غَلَبَ عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ غَالِبِ الطَّوَائِفِ.

مَقَالَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي نَفْيِ التَّشْبِيهِ

وَلَكِنَّ الْمَشْهُورَ مِنِ اسْتِعْمَالِ هَذَا اللَّفْظِ عِنْدَ عُلَمَاءِ السُّنَّةِ الْمَشْهُورِينَ: أَنَّهُمْ لَا يُرِيدُونَ بِنَفْيِ التَّشْبِيهِ نَفْيَ الصِّفَاتِ، وَلَا يَصِفُونَ بِهِ كُلَّ مَنْ أَثْبَتَ الصِّفَاتِ. بَلْ مُرَادُهُمْ أَنَّهُ لَا يُشْبِهُ الْمَخْلُوقَ فِي أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ، كَمَا تَقَدَّمَ مِنْ كَلَامِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ تَعَالَى

---

(١٤) هذا مأخوذ من درء تعارض العقل والنقل (١٠/ ٢٥٠)، منهاج السنة النبوية (٢/ ١٠٦) وقد نسب شيخ الإسلام هذا القول إلى أبي حاتم صاحب كتاب " الزينة " وهو أبو حاتم أحمد بن حمدان بن أحمد الليثي الورسناني، المعروف بأبي حاتم الرازي، ذكره ابن حجر في " لسان الميزان " في قسم الكنى، وسماه أبا حاتم الكشي وذكره في الأسماء وسماه: أحمد بن حمدان بن أحمد الورسامي أبا حاتم الليثي وقال" "أحمد" بن حمدان بن أحمد الورسامي أبو حاتم الليثي ذكره أبو الحسن بن بأبويه في تاريخ الري وقال كان من أهل الفضل والأدب والمعرفة باللغة وسمع الحديث كثيرا وله تصانيف ثم أظهر القول بالإلحاد وصار من دعاة الإسماعيلية وأضل جماعة من الأكابر ومات في سنة اثنتين وعشرين وثلاث مائة. انظر لسان الميزان (١/ ١٦٤) [٥٢٣].

"يَعْلَمُ لَا كَعِلْمِنَا، وَيَقْدِرُ لَا كَقُدْرَتِنَا، وَيَرَى لَا كَرُؤْيَتِنَا"[١٥]. وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

فَنَفَى الْمِثْلَ وَأَثْبَتَ (الصِّفَةَ)[١٦].

وَسَيَأْتِي فِي كَلَامِ الشَّيْخِ إِثْبَاتُ الصِّفَاتِ، تَنْبِيهًا عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ نَفْيُ التَّشْبِيهِ مُسْتَلْزِمًا لِنَفْيِ الصِّفَاتِ.

---

(١٥) سبق عزوه.

(١٦) كذا في شرح الطحاوية ت الأرناؤوط (١/ ٨٧)، وط دار السلام (ص: ١١٩)، وأما ط الأوقاف السعودية (ص: ٧٥) فجاءت هكذا (الوصف).